العرب
الأحد 2020/08/30
السنة 43 العدد 11805

هل أطاح السراج بمخطط انقلاب عليه أم استبعد أبرز منافسيه

باشاغا كان في تركيا عندما تقرر إيقافه عن العمل وإحالته إلى التحقيق

فصل جديد من الصراع يدفع ثمنه الليبيون

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم يتفاجأ المراقبون بتطورات الوضع السياسي في العاصمة الليبية طرابلس، فبينما كانت الاحتجاجات الشعبية تواجه برصاص الميليشيات المرتبطة بمكتب رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، كان رئيس مجلس الدولة الاستشاري والقيادي الإخواني خالد المشري وحليفه وزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا يؤديان زيارة إلى أنقرة، للتشاور مع المسؤولين الأتراك حول مستجدات المسارين الأمني والسياسي في ليبيا، وقد لوحظ أن المشري استقبل الجمعة من قبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فيما اكتفى باشاغا بالاجتماع بوزير الدفاع خلوصي أكار ووزير الخارجية مولود شاووش أوغلو، ورئيس المخابرات هاكان فيدان.

وقالت مصادر من طرابلس إن السراج، رئيس المجلس الرئاسي، اعتذر في آخر لحظة عن زيارة كان من المنتظر أن يؤديها إلى تركيا الخميس، بسبب تطورات الوضع الأمني في طرابلس. وأضافت أنه فوجئ بزيارة باشاغا إلى أنقرة وتابعها من خلال وسائل الإعلام، وردت ذلك إلى القطيعة الحاصلة بين الرجلين منذ فترة.

التخلص من ند قوي

يقول مراقبون إن السراج أدرك أن باشاغا المعروف بعلاقاته الوطيدة مع واشنطن وأنقرة بدأ في التخطيط للإطاحة به، مستغلا الحراك الشعبي العفوي الذي تشهده العاصمة وعدد من مدن غرب وجنوب البلاد وينادي المشاركون فيه بإسقاط المجلس الرئاسي وتنحي رئيسه، مستفيدا من الدعم الذي يلقاه من جماعة الإخوان ومن رئيس مجلس الدولة خالد المشري.

وعقد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، الجمعة، اجتماعًا برئاسة السراج، وحضور أحمد معيتيق وعبدالسلام كاجمان ومحمد عماري زايد وأحمد حمزة، نوقش خلاله الوضع السياسي والأمني والعسكري الراهن، والإجراءات والتدابير التي اتّخذتها وزارة الداخلية لتأمين المتظاهرين، والاطلاع على التحقيقات التي أجريت فيما وقع من تجاوزات. كما بحث الاجتماع المواقف التي اتّخذها وزير الداخلية والبيانات التي أصدرها مؤخّرًا، وقرّر المجلس الرئاسي إيقاف وزير الداخلية ومثوله للتحقيق أمام المجلس وتكليف وكيل الوزارة خالد مازن بتسيير عمل الوزارة.

ونقل المحلل السياسي المقرب من حكومة الوفاق فيصل الشريف، عن مصادر وصفها بالخاصة، أن كاجمان، نائب السراج وممثل جماعة الإخوان في المجلس الرئاسي، هو الوحيد الذي عارض قرار إيقاف وزير الداخلية المفوض وإحالته إلى التحقيق.

وسارع باشاغا من مقر إقامته في أنقرة إلى إعلان امتثاله للقرار، مطالبا بأن تكون جلسة التحقيق علنيّة ومتلفزة.

وكان باشاغا ندد الخميس الماضي بقمع ميليشيات قريبة من السراج للمحجتين السلميين، وقال إن الوزارة تابعت واقعة الاعتداء على المتظاهرين السلميين من قبل مجموعة مسلحة باستخدامها أسلحتها وإطلاقها للأعيرة النارية بشكل عشوائي واستخدام الرشاشات والمدافع وكذلك خطف بعض المتظاهرين وإخفائهم قسرًا والتسبب في حالة من الذعر بين المواطنين وتهديد الأمن.

وأضاف أن وزارته رصدت تلك المجموعات المسلحة وعرفت الجهات الرسمية المسؤولة عنها، وأنها مستعدة تمام الاستعداد لحماية المدنيين العُزّل من بطش ما وصفها بمجموعة من الغوغاء. وكان عدد من منتسبي وزارة الداخلية، بمن فيهم عناصر مكافحة الشغب، قد انضموا إلى المحتجين في ساحة الشهداء بالعاصمة طرابلس، معبرين عن تضامنهم مع الحراك الشعبي الداعي إلى الإطاحة بحكومة السراج وطرد المحتلين الأتراك والمرتزقة الأجانب وتوفير الخدمات الضرورية للسكان المحليين وإطلاق سراح المعتقلين والمختطفين من قبل الميليشيات.

وأكدت مصادر مقربة من المجلس الرئاسي لموقع "بوابة أفريقيا الإخبارية" أن التشكيلات المنضوية تحت القوة المشتركة التابعة للمجلس قد أحبطت الجمعة محاولة انقلاب على الشرعية من فتحي باشاغا وخالد المشري.

> السراج اعتذر في آخر لحظة عن زيارة تركيا الخميس، بسبب تطورات الوضع الأمني في طرابلس. لكنه فوجئ بزيارة باشاغا إلى أنقرة وتابعها من خلال وسائل الإعلام

واعتبر ناشطون أن بيان باشاغا جاء في إطار الصراع السياسي والمناطقي ومحاولته الاستفادة من الحراك الشعبي في حربه ضد السراج، وهي الحرب التي انطلقت منذ فترة حول النفوذ بالعاصمة، وخاصة في ظل الاستعدادات لعقد مؤتمر الصخيرات 2 و الاتجاه نحو تشكيل حكومة جديدة على ضوء مخرجات مؤتمر برلين وإعلان القاهرة، ورغبة قوى مصراتة في أن يكون رئيس الحكومة القادمة من بين مرشحيها وأبرزهم باشاغا صاحب الحظ الأوفر في مواجهة منافسه أحمد معيتيق.

وتدعم جماعة الإخوان هذا الاتجاه، وترى في استبعاد السراج مجالا أوسع لتكون صاحبة الحضور الأهم خلال الحوار السياسي المنتظر، متحالفة في ذلك مع باشاغا، ومع ميليشيات مصراتة، فيما لا يجد السراج من داعم غير ميليشيات طرابلس التي رحبت بقراراته الجمعة، وجددت "التزامها التام" بتعليمات المجلس.

واعتبر عضو مجلس الدولة الاستشاري وعضو المؤتمر العام منذ عام 2012 عبدالرحمن الشاطر أنّ أمام السراج مهامّ صعبة بعد خروج المظاهرات. و قال في تغريدة له على تويتر "عرفناه بطيء الحركة وغير قادر على اتخاذ القرار الجريء في وقته، التردد يلازمه مذ عرفناه رئيسًا ومن المستبعد أن يتخلى عنه، انتظروا وعودًا وليس قرارات".

بدوره وصف المستشار السابق في مجلس الدولة الاستشاريّ صلاح البكّوش قرار إيقاف وزير داخلية الوفاق باشاغا بأنه أمر مهمٌ وقرار شجاع من السراج وإن جاء متأخرًا.

أزمة جديدة

في مصراتة، خرج مؤيدون لباشاغا في مسيرة ليلية، لإعلان رفضهم لقرارات رئيس المجلس الرئاسي، وشددوا في بيان على ضرورة أن يكون التحقيق مع باشاغا علنيا، على أن يقدم السراج الأسباب التي اتخذ قراره بناء عليها.

وطالب أهالي مصراتة في البيان، مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، بتشكيل حكومة أزمة مصغرة وتغيير كل الوزراء، وإخراج الحكومة من طرابلس إلى أي مدينة أخرى.

ودعا جلال القبي، الناشط السياسي الموالي لحكومة الوفاق، إلى الخروج في مظاهرة ضد قرار السراج بإيقاف باشاغا، فيما قال عاطف بالرقيق، القيادي في ميليشيا ثوار طرابلس والمقيم بتركيا، إن السراج بهذه الطريقة خسر رجال الأمن والشرطة وخسر مصراتة.

وأبرزت صحيفة لا روبوبليكا الإيطالية في تقرير لها أمس السبت أنه، و"بعد أيام من التوترات، تم إيقاف وزير الداخلية القوي من قبل المجلس الرئاسي، بينما كان في طريقه إلى تركيا. لقد حاول فرض النظام بين الميليشيات، التي أطلقت الألعاب النارية أثناء الليل احتفالاً بإيقافه. باشاغا يضع نفسه قيد التحقيق".

وأضافت "انفجر الصدام داخل حكومة الوفاق في طرابلس، بين السراج، ووزير داخليته بشكل مثير". وأكدت الصحيفة أن باشاغا هو رجل تركيا وقطر القوي في طرابلس، وصاحب العلاقات الوطيدة مع المخابرات الأميركية والبريطانية.

وأشارت إلى أنه "سيكون للصراع بين السراج وباشاغا أثر فوري، يتمثل في إضعاف حكومة الوفاق، وإبطاء جهود تهدئة البلاد بشكل أكبر، ويُعقّد بشكل خاص عمل تركيا".

ويخشى المراقبون أن يتجه الوضع إلى المزيد من التأزم في ظل الإعلان أمس عن اتجاه ميليشيات من مصراتة إلى طرابلس، وهو ما سبق التحذير منه بسبب ترجيحات بغزو جديد من قبل ميليشيات مصراتة للعاصمة كما حدث سابقا في أكثر من مناسبة، وخاصة في عملية فجر ليبيا العام 2014، والتي كان باشاغا أحد أبرز عرابيها.

حروب على أنقاض التسويات في اليمن

صالح البيضاني
صحافي يمني

دأب السياسيون في اليمن إلى النظر للاتفاقات باعتبارها جزءا أصيلا من الصراع في طوره الأقل عنفا، لذلك ارتبط تاريخ الاتفاقات السياسية دائما بالفشل، فبعد كل اتفاق عادة ما كانت تهب رياح دوامة جديدة من العنف.

ولا يبدو "اتفاق الرياض" استثناء في هذا الجانب بالرغم من الجهود التي يبذلها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية للحيلولة دون انهيار الاتفاق الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في نوفمبر 2019، حيث أسهم الثقل السعودي في حماية الاتفاق حتى الآن، وإنعاشه لاحقا من خلال آلية لتسريع تنفيذه، غير أن حالة التحشيد العسكري على الأرض بين مختلف الأطراف، واستمرار المناوشات السياسية والإعلامية وصولا لإعلان المجلس الانتقالي عن تجميد مشاركته في مشاورات تنفيذ الاتفاق، مؤشرات على أن الاتفاق ربما لن يكون بيضة الديك الذهبية في تاريخ الاتفاقات السياسية اليمنية الحافل بالحروب على أنقاض التسويات.

ومنذ التوقيع على "اتفاق الرياض" لم تصمت المدافع إلا قليلا في جبهة أبين المشتعلة، ولم يتوقف مداد المماحكات الإعلامية عن السيلان، في ظل حالة مستشرية من عدم الثقة ورهان متزايد لدى كل طرف على الطرف المقابل بأنه سيبوء بوزر نقض الاتفاق والانقلاب عليه، مع بروز عامل خارجي تتزعمه "الدوحة" وأدواتها في اليمن بهدف التأثير على الاتفاق وإفشاله ودفع الأمور نحو الأسوأ.

لقد انتقلت عدوى الكفر بالاتفاقات من النخب السياسية إلى الشارع اليمني الذي أصبح يضع يده على قلبه بعد كل اتفاق ترقبا لحرب قادمة، كما حدث قبل ذلك مع "وثيقة العهد والاتفاق" التي تلتها حرب صيف 1994، ومؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تبعه الانقلاب الحوثي وتخلله توقيع اتفاق وثيقة "السلم والشراكة" التي أعقبها تجريف أبسط مقومات السلم والشراكة في البلاد وصولا إلى حرب 2015 وتدخل التحالف العربي لإنقاذ الشرعية.

وبالنظر لبعض زوايا "اتفاق الرياض" والظروف المحيطة به نجد أنه أكثر شبها بالمبادرة الخليجية من ناحية الدول الإقليمية الراعية له وكذلك الأطراف الموقعة عليه، فقد استطاعت المبادرة الخليجية أن توقف حربا أهلية وشيكة توفرت كل مقومات اندلاعها في العام 2011.

ولكن الاتفاق لم يستطع إقناع المكونات اليمنية المتصارعة آنذاك بضرورة الانخراط في عملية سياسية حقيقية خالية من عقد الماضي وأحقاده وهو الأمر الذي تسبب بعد ذلك في تهيئة الأرضية المناسبة للانقلاب الحوثي الذي مرّ على جثة العلاقات السياسية المهترئة بين الأحزاب اليمنية في صنعاء في طريق مروره من صعدة إلى عمران قبل أن يجتاح العاصمة في سبتمبر من العام 2014 ويفتك بالجميع، مستفيدا من تداعيات وآثار الصراع المستعر بين السلطة والمعارضة في المركز، الذي تصاعد في العام 2007 وبلغ ذروته في 2011 مع صعود الأحزاب على موجة الاحتجاجات الشعبية التي عرفت باسم الربيع العربي!

وتتشابه العديد من الظروف التي أحاطت بالمبادرة الخليجية وتشكيل حكومة محمد سالم باسندوة في نوفمبر 2011 والتي عرفت بحكومة الوفاق الوطني والتي تم تشكيلها وفقا للمبادرة الخليجية على أساس المحاصصة الحزبية، مع حكومة معين عبدالملك التي من المفترض أن يتم تشكيلها وفقا للمبادرة الخليجية على أساس حزبي وآخر جهوي، في الوقت الذي لا تبدو فيه المكونات التي ستشارك في هذه الحكومة جادة في طي صفحة الماضي والاستفادة من دروس الماضي القريب جدا.

> الاتفاق لم يستطع إقناع المكونات اليمنية المتصارعة آنذاك بضرورة الانخراط في عملية سياسية حقيقية خالية من عقد الماضي وأحقاده

والمشكلة مستمرة في اليمن في ما يتعلق بمصير الاتفاقات ليس لأنها لا تعالج عمق الأزمات وجوهرها، بالرغم أن في ذلك جانبا كبيرا من الصواب. لكن جذر مشكلة فشل الاتفاقات يعود إلى طبيعة المتصارعين أنفسهم الذين لا يؤمنون بالعمل السياسي أو الممارسة الحزبية بنمطها المعروف في كل ديمقراطيات العالم، بل يتعاملون مع الشكل الحزبي كقناع لإخفاء أطماعهم الأيديولوجية التي لا تقبل بالآخر ولا بالمشترك ولا تستسيغ مفهوم المشاركة أو القسمة على اثنين أو أكثر.

لذلك لم يشهد اليمن فترات استقرار حقيقية في تاريخه القديم أو الحديث أو المعاصر، إلا في المراحل التي سيطر فيها طرف واحد على مقاليد الأمور، لكن تلك الفترات من الاستقرار لم تدم طويلا مع تواري أطراف وقوى أخرى تحت رماد التهميش والإقصاء، لتنطلق مجددا مع أول حالة ضعف تعتري جسد الدولة القائمة، وتبدأ دورة جديدة من مسلسل صراع أزلي لا ينتهي.

الحوثيون يجهضون مجددا فرص إحلال السلام